التطورات الراهنة لأسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

د. عبد النعيم دفرور / أستاذ محاضر- أ – جامعة الوادي

د. الياس شاهد / أستاذ محاضر- أ – جامعة الوادي

naimdefrour@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/01/16 – تاريخ القبول للنشر: 2018/06/25

الملخص:

نظرا لأهمية قضية تغيرات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة تم خلال هذه الورقة تشخيص التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة (2004 – 2015) وتحديد أهم مسبباتها ، ثم بيان انعكاسات انخفاض أسعار النفط بدءا من سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري .

فتوصلنا إلى أن فترة الدراسة شهدت دورتي صعود سعري للنفط ودورتي هبوط كانت لكل منها العديد من العوامل والمسببات المعقدة والمتشابكة ، كما توصلنا أيضا إلى أن لانخفاض أسعار النفط الراهنة آثارا حادة على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط، الخامات النفطية القياسية، السوق النفطية ، الإيرادات النفطية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

In view of the importance of the issue of changes in oil prices and their repercussions on the economies of countries, whether produced or consumed, this paper has identified the developments in the oil prices during the period (2004 - 2015) and determine the main causes, and then the implications of the decline in oil prices starting in 2014 on the economy The Algerian . We concluded that the period of the study witnessed two oil price increases and two cycles of decline, each of which had many complex and complex factors and causes. We also found that the current low oil prices

have severe effects on the internal and external balances of the Algerian economy.

Keywords: oil prices, standard oil ores, oil market, oil revenues, Algerian economy.

المقدمة:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية مهمة لما تتميز به عن بقية مصادر الطاقة الأخرى، إذ يعتبر اقتصاديا أقل مصادر الطاقة تكلفة وارتفاعا للقيمة المضافة، كما أنه أساس الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية التي يعتمد عليها الإنسان في الحياة المعاصرة، ما جعله يحتل المركز الأول من حيث الأهمية، وقد ازدادت أهميته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نظرا للدور الذي لعبه أثناء الحرب، إذ أصبح السبب الرئيسي للصراع بين الدول المنتجة والمستهلكة له، لذلك تسعى الدول الكبرى إلى السيطرة على هذه الثروة عبر شركاتها العالمية، وقد احتلت أسعاره مكان الصدارة في الكثير من المؤتمرات والمحافل الدولية، بعد أن تزايدت أهميته على المستوى العالمي.

ومع ارتفاع أسعار النفط أثارت الدول المستهلكة له قضية البيئة للتأثير على النفط وأسعاره واتهم النفط على أنه المتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري وأنه أكثر مصادر الطاقة تلويثا للبيئة، وأخذت الأبحاث تتطور من أجل إيجاد مصادر بديلة للنفط خاصة مصادر الطاقة المتجددة باعتبار أن مصادر الطاقة التقليدية هي مصادر آيلة للزوال، وأن أسعار أهم مصدر رئيسي للطاقة عرفت تقلبات كبيرة في السوق العالمية.

والاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية يعاني من اختلالات تجلت في تحقيق معدلات نمو متواضعة وهذا نظرا لارتفاع مستويات الإنفاق مقارنة بالإيرادات، كما برزت هذه الاختلالات في تحطيم الآلة الإنتاجية من خلال تقزيم دور الانتاج الصناعي والاعتماد الكلي على قطاع المحروقات. كما شهد الاقتصاد الجزائري نمو وارداته وهو ما أثر كثيرا على الميزان التجاري وعلى مداخيل الدولة من العملة الصعبة ، إذ تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية تحديات كبيرة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط وهو ما كان له انعكاسات على الاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة، نطرح إشكالية البحث على النحو التالي: **ومامدى تأثر الاقتصاد الجزائري**

بتقلبات اسعار النفط في السوق العالمية؟ وما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار البترول في السوق العالمية ؟

المحور الأول: واقع سوق النفط

أولا: تعريف النفط

النفط يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا وهو عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشتعال، ويكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين وتعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50بالمائة و98بالمائة.

وكلمة بترول هي كلمة عربية للأصل اللاتيني petroleum وهي تتكون من مقطعين الأولPETRO ومعناه الحجر أو الصخر، وال ثانيOLEUM ومعناه زيت، وعليه فإن كلمة بترول تعني زيت الصخر نظرا لأنه دائما ما يتواجد في أماكن صخرية في باطن الأرض. والبترول أو زيت الصخر يوجد منتشرا في باطن الأرض في حالته السائلة، أو قد يكون في شكل غازي، أو في شكل مادة صلبة أو شبه صلبة.[1]

وقد انقسم الباحثون في تفسيرهم لأصل تكون البترول إلى قسمين:

1-نظرية التكون غير العضوي للبترول: إن أول من نادى بهذه النظرية –في العصر الحديث – هو الكيميائي الروسي ((مندليف)). وقد افترض بأن تكوين الهيدروكربونات (أي الزيت الأسود السائل) جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كربيد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.

2-نظرية التكون العضوي للبترول: تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك مصدرا أساسيا يمثل مادة أولية لتكوينه، وأن زيت البترول تكون من بقايا المواد العضوية للنباتات والحيوانات – التي تحللت في عصور قديمة وسحيقة – المكونة من

---

[1] بكري، كامل ومحمود، يونس ومبارك، عبد العظيم، الموارد واقتصاداتها، بيروت: دار النهضة العربية، 1986.167، ص

الكربون والأيدروجين، وأن زيت البترول يحتوي على البوروفيرين والنيتروجين اللذين يوجدان في المواد العضوية.[1]

ثانيا: واقع سوق النفط اليوم

1- قراءة في واقع سوق النفط اليوم

إن الحديث عن الواقع العالمي لسوق النفط، يدفعنا لذكر عددٍ من الأسباب الرئيسية التي تعتبر أساسية في الأزمة الحاصلة، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:[2]

- تراجع الطلب في السوق العالمية، والذي يتمثل بتراجع طلب كل من الصين وأمريكا. فتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، أدى إلى ضعف الطلب على النفط بمعدل مليون برميل يوميا من جهةٍ أخرى فإن تراجع اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط الخارجي نتيجة ارتفاع انتاجه الداخلي من النفط الصخري بنسبة 15% مقارنة بمستوى العام 2014 ، ساهم أيضا في انخفاض الطلب العالمي على النفط. وهنا لا بد من الإشارة الى أن أمريكا والصين، تعتبران المستهلك الأساسي والمحرك الرئيسي للطلب العالمي، على النفط الخارجي.

- من الناحية الأخرى الأساسية، فإن انخفاض الطلب على النفط، يقابله ارتفاع في العرض، نتيجة السياسات الخاطئة التي تعتمدها أوبك، الى جانب النتيجة الطبيعية لعودة إيران الى السوق النفطية بعد الاتفاق النووي.

2-في الدلالات والتحليل:

إن وصف الواقع بدقة هو الأساس في تحديد المشكلة الحاصلة. وبما أن الأسباب الأساسية والتي قدمناها أعلاه، يمكنها أن تدل على مسار السوق النفطية. فيما نجد أن السياسات الخاطئة لأوبك، تعتبر السبب الرئيسي في الأزمة الحاصلة، وهنا نقول التالي:

---

[1] بلقزيز عبد الإله، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.ص 18-19.

[2] حسين، عبد الله، الحوار بين منتجي النفط ومستخدميه، مصر: دوريات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014، ص 50.

- لقد أصرت منظمة أوبك على إبقاء الإنتاج النفطي على حاله في محاولةٍ للمحافظة على حصتها السوقية. لكن هذا الإصرار كان سببا أساسيا فيما آلت له الأمور على الصعيد الإقليمي والعالمي، لا سيما بعد أن كان واضحاومن خلال المؤشرات كافة، بأن الطلب العالمي على النفط تراجع، وبالتالي فإن النتيجة الطبيعية لتراجع الطلب مع عرض ثابت في السوق، يعني انخفاض الأسعار.[1]

لكن الم ٍستغرب في الأمر أن الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية، سعت لترسيخ هذا الواقع والإبقاء عليه، بهدف إخضاع كل من روسيا وإيران. فيما لم نسمع حتى اليوم صراخ موسكو أو طهران، بينما تضج وسائل الإعلام الخليجية بالحديث عن الأزمات المالية التي تضرب الدول الخليجية. وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد خسرت الدول الخليجية نحو 500 مليار دولار خلال عام نتيجة انهيار أسعار النفط. وهو الأمر الذي ٍيبِن أن هذه الدول تخوض حربا ضد نفسها بسبب إصرارها الإبقاء على سقوف الإنتاج المرتفعة. وهو الأمر الذي ينطبق على كل من السعودية والكويت تحديدا.

- كما أن أعضاء المنظمة الآخرين كالجزائر وفنزويلا، يعانون من وضعٍ حرجٍ إذ تعتمد الجزائر بنسبة 70% من مدخولها على النفط، بينما تعتمد فنزويلا عليه بنسبة 96 %، مما يجعلهم ٍعرضة للإفلاس. كما أن منطقة اليورو، والتي تعاني من أزمة تضخمٍ قاتلة، أدى انخفاض أسعار النفط الى تزايد الأزمة بالنسبة لها فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي والدخول في الانكماش.

المحور الثاني: أهم الصدمات النفطية الحديثة

أولا: الصدمة النفطية سنة 2008

أثارت الأزمة المالية وتداعياتها التي تفاقمت عالميا فزعا بين الاقتصاديين والمستثمرين والمسؤولين عن إدارة الاقتصاديات الكلية من تكرار الآثار السلبية التي أصابت الاقتصاد العالمي جراء الأزمة المالية الأسيوية في عام 1997.

---

[1] طه، عبد الوهاب إبراهيم، محاسبة النفط وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة العالمية، مصر: المكتبة العصرية بالمنصورة، 2015، ص. ص 18- 20.

ففي الوقت الذي بدأت تظهر فيه بعض مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من التداعيات المتمخضة عن الأزمة المالية الأسيوية، استيقظ العالم يوم الاثنين الموافق 14/ 9 / 2008 على خبر أزمة إفلاس مصرف" Lehman Brothers "أحد اكبر خمسة مصارف أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لأزمة الرهونات العقارية عالية المخاطر أو الأقل جودة Subprime التي بدأت منذ شهر فيفري عام 2007، الأمر الذي أدى على الرغم من تدخل السلطات المالية الأمريكية لإنقاذ اثنين من أكبر شركات الرهونات العقارية Freddie Mac, and Fannie Mae المتعثرة، وذلك بوضعهما تحت الوصاية الحكومية، وقبول مصرفMerrill Lynch صفقة بيعه لمصلحةBank of America، وإعلان مصرفJpMorganChase شراء الأنشطة المصرفية لمصرف Washington Mutual . إلى اهتزاز أسواق المال العالمية بصورة عنيفة، جعلت البنوك المركزية العالمية تسرع بالتدخل لضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لمنع الانهيار التام للاقتصاد العالمي.[1]

في ضوء التداعيات المشار إليها أعلاه، يكمن القلق المتزايد بشأن هذه الأزمة في تحولها إلى اضطراب يطرأ على التوازن الاقتصادي في الأسواق، أي في انتقالها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي وما يتمخض عن ذلك من اختلال التوازن بين الطلب والعرض من السلع والخدمات، ذلك أن الأزمات المالية تظهر بداية وبسرعة في أسواق رأس المال (الأسهم والسندات)، ثم تنتقل بعد فترة (تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة شهور) لأسواق السلع والخدمات، ثم تنتقل بعد فترة أطول (من ثلاثة إلى أربعة شهور) إلى سوق العمل.

وحيث أن سوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية طالما أنها انتقلت مؤخرا إلى القطاع الحقيقي. فالنفط الخام سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، وأن العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) أكدت في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بشكل عام، على أن

[1] رتليدج، إيان، العطش إلى النفط ماذا تفعل أمريكا لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة: مازن الجندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015، ص.ص 87-110.

أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي.

عليه وللتعرف على التطورات التي طرأت على أسواق النفط الخام، سيتم تحليل التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام، وكذلك التغيرات التي طرأت على العرض والطلب العالميين على النفط الخام إبان ظهور الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وبالتحديد خلال الفترة (فيفري/ 2007 . ديسمبر/ 2008).[1]

1-التغيرات في أسعار النفط الخام

يعد النفط الخام سلعة استراتيجية لها أثرها الواضح بالنسبة للدول المستهلكة وللدول المنتجة للنفط لا سيما في مجال التمويل، ذلك أن ارتفاع عوائد النفط الخام توفر لمجموعة الدول المنتجة لهذه السلعة، فرصة فريدة ولكنها وقتية وعابرة لتحقيق العديد من الأهداف الرئيسة؛ كالتنويع الاقتصادي والتنمية الحقيقية وغيرها من الأهداف الرئيسة الأخرى.[2]

والمتتبع لسوق النفط الخام يمكنه ملاحظة أن أسعار هذه السلعة الاستراتيجية، قد شهدت خلال الأشهر القريبة الماضية ارتفاعا ولمستويات قياسية بلغت وفقا للمتوسط لعام للأسعار الفورية المبينة بالجدول رقم (3– 1)، 131.78 دولار لكل برميل خلال شهر يوليو من العام 2008، بزيادة قدرها 58.52، 39.68، 76.1 دولار لكل برميل، وبمعدل نمو بلغ 79.9 %، 43.1 %، 136.7 % مقارنة بالمتوسط العام للأسعار الفورية خلال شهر يوليو من العام 2007، وشهر فبراير من العام 2008، وشهر فبراير من العام 2007 على التوالي.

بيد أن المتوسط العام للأسعار الفورية للنفط الخام، أخذ في الانخفاض من المستوى الذي بلغه خلال شهر جويلية من العام 2008، بمعدل شهري بلغ في المتوسط

---

(1) بزاردي،" ما الذي نجحت اندونيسيا في القيام به وفشلت الجزائر؟"، ترجمة: بلحسن علي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 1، 2012، ص.ص 196-200.

(2) الأممالمتحدة، أثر السوق العالمية للنفط على اقتصاداتدول مجلس التعاون الخليجي، تقرير اللجنةالاقتصاديةوالاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2013، ص 8.

11.71 % شهريا ليصل إلى 39.19 دولار لكل برميل خلال شهر ديسمبر من العام 2008، ويوضح الشكل رقم (1) التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في فيفري من العام 2007 وحتى شهر ديسمبر من العام 2008.

الشكل رقم (1) تغيرات أسعار النفط الخام من فيفري 2007 وحتى شهر ديسمبر 2008.

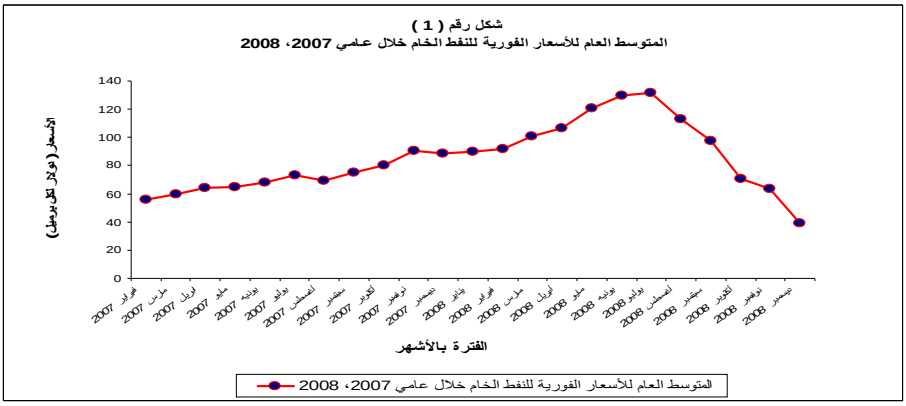

المصدر: من إعداد الباحثين

هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام خلال فترة قصيرة طرح من جديد التساؤل حول العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، حيث كان عدد ليس بالقليل من المحللين يفسرون التذبذب في أسعار النفط الخام بأنه نتيجة لتضافر عوامل عديدة.[1]

2-عوامل تذبذب أسعار النفط

المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلةوالسريعة.

[1] حسن ظاهر، عبد الهادي، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 2009، ص 6.

الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات في دول منتجة للنفط شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.

الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض، أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.

ثانيا: الصدمة النفطية 2014

يشهد الاقتصاد العالمي في هذه الايام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض أسعار النفط، تزامنا مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض،هذه الاحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطا في مؤشرات الاسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع صيف ا2014والتي وصلت إلى أقل من 84 دولارا للبرميل، ما يعني انخفاضا نسبته 20 % مقارنة بشهر جوان من نفس السنة.

ويبدو تراجع أسعار النفط إلى ما دون المائة دولار للبرميل للمرة الأولى منذ عام ونصف العام، محيرا لخبراء السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع ومدى استمراريته في المدى المنظور.[1]

أسباب انهيار أسعار النفط:

- **انكماش الاستهلاك العالمي**

[1] بربيش السعيد وشابي، حليمة، "تنمية القطاع السياحي لآفاق 2015"، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الجزائر، جامعة المسيلة، 15 -16 نوفمبر 2011.

في الوقت الذي يعتقد فيه بعض المحللين بأن الأسعار تتجه نحو الارتفاع بشكل جنوني، بسبب الازمات والصراعات التي تشهدها مناطق اسيا والبلقان وافريقيا، لم تأت التوقعات بالشكل المفترض ان تكون عليه الامور، فقد توقع خبراء النفط ان تصل الاسعار سقف 120 دولارا للبرميل ، لكن لم يكن بحسبانهم ان الاسعار ستهوي الى ما دون 100 دولار للبرميل الواحد، حيث واصلت أسعار النفط التراجع بصورة غريبة إلى أقل من ذلك لتصل الى حدود 85 دولارا للبرميل ، وهو امر غير معتاد في حالات الصراعات والازمات الدولية مع وجود التوترات السياسية التي تسود المنطقة العربية خصوصا، ما يدعو الى اعادة تحديد اللاعبين في اسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والاخضاع والضغوط السياسية.[1]

ومع هذا التراجع المخيف في اسعار الذهب الاسود، ارتفعت صيحات المطالبين لأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، للحفاظ على تماسك الأسعار.

ويشير الخبراء الى ان منظمة اوبك بصفتها الدولية وكونها المنتج لقرابة ثلث النفط العالمي، مطالبة بالتحرك العاجل من أجل حماية السوق من التراجع، ولتحافظ على مكانتها في هذا السوق، بعد ظهور من يحاول سلب مكانتها في الفترة الأخيرة، من خلال النفط الصخري وعقد صفقات خلف الكواليس حتى تنهار الأسعار.

- **ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة**

كان للطفرة في مجال النفط الصخري دور واضح فيما يشهد العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة ما يشهده العالم من تراجع في اسعار النفط إلى ما تشهده الولايات المتحدة ما يطلق عليه "طفرة النفط الصخري."

وفي هذا الإطار نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في 12 اكتوبر 2015 مقالا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط، الى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في انتاج

---

[1] البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات استغلالها، 2010، تاريخ التصفح: 2016/09/20، من الموقع الإلكتروني: https://portail.cder.dz

النفط الصخري، وهو ما مكن الأمريكيون من الاعتماد على انتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ ان الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم.

أما جريدة "التايمز" البريطانية فكتبت في 16 اكتوبر 2015، أن السعودية اتخذت موقفا محسوبا بدقة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى نحو 80 دولارا للبرميل لخفض الأسعار، حتى تجعل من استخراج النفط الصخري أمرا غير مجدٍ اقتصاديا ما يدفع واشنطن في النهاية الى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق.

وهنا يشير خبراء النفط الى ان تدخل منظمة "اوبك" في وقف انخفاض الأسعار، سيساعد أيضا المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة ارباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الاميركية من المشتقات النفطية الى العالم، وهذا ما لا تريد "أوبك" ان يحصل.[1]

- **معاقبة دول عربية**

اللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدرا رئيسا في اقتصادها، واعداد موازناتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديد. حيث ستكون هذه الدول الاكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازناتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، مثل العراق، الذي يعد من اول الدول المتأثرة بهذا الهبوط، نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الامني الذي تعيشه البلاد، مما دفع بعض خبراء الاقتصاد الى التلويح بإيجاد حلول امنية عاجلة لتفادي الازمة، وكذلك ليبيا وهو ما يعني أن هذه البلدان ستواجه أزمات مالية.[2]

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، المخطط الخماسي 2015-2019 من شأنه ضمان بروز اقتصاد متنوع، تاريخ التصفح: 2016/09/19 http://www.aps.dz، من الموقع الإلكتروني:

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki الطاقة المتجددة في الجزائر، تاريخ التصفح:2016/09/18، من الموقع الإلكتروني:/

الشكل رقم 2: الانخفاض في أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016

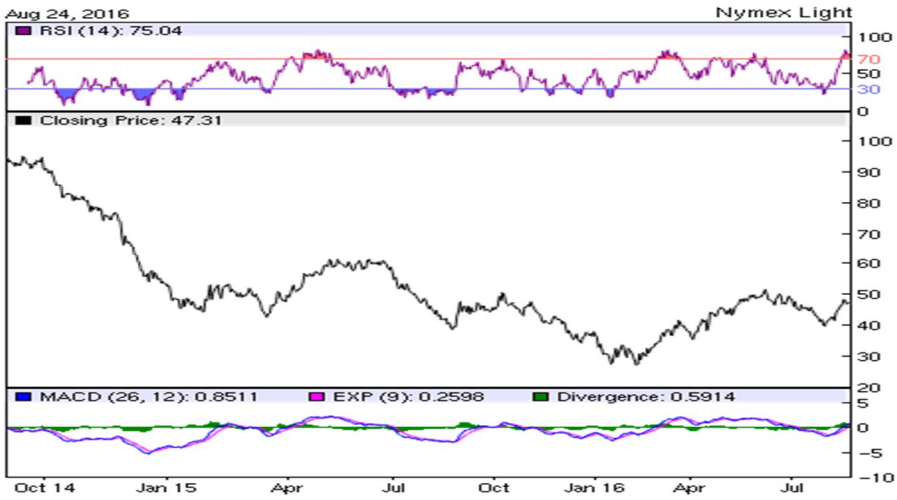

المصدر: http://www.fxnewstoday.ae/commodities/oil-charts اطلع عليه بتاريخ: 216/09/25

ولا غرابة أنه رغم هذا، ابقت الدول المنتجة للنفط نفس الكميات الكبيرة من النفط، الولايات المتحدة كذلك أضافت أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا في السنوات الثلاث الماضية، ومنتجو "أوبك" يعملون بكامل طاقتهم، المملكة العربية السعودية التي يشكل النفط أكثر من 92٪ من اقتصادها، تنتج نحو 10 ملايين برميل نفط يوميا ما يعني أن ايراداتها النفطية تراجعت في ظل الأسعار الراهنة بواقع 300 مليون دولار يوميا حيث كان برميل النفط يباع في الأسواق بـ 115 دولارا قبل ثلاثة شهور، ليهوي الى 85 دولارا في الوقت الحالي.[1]

المحور الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يتمتع النفط بمزايا هامة ومتعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب، وهو من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، ويعتبره البعض من بين مؤشرات قياس تقدم وتطور الدول، وتظهر أهمية النفط من

[1] منظمةالأوبك، تاريخ التصفح: 2016/09/21، من الموقع الإلكتروني: http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm

خلال كونه يحتل مكانة بارزة من بين مصادر الطاقة بالنظر لأسباب فنية واقتصادية عديدة:

- **أولا- أهمية النفط:**

- يعتبر النفط من أهم موارد الطاقة في العصر الحديث، فقد ساهم في تطوير وتقدم الحياة البشرية منذ اكتشافه إلى يومنا هذا وتتجلى أهميته:

- **صناعيا**: يتميز بقيمة حرارية مرتفعة، ويعتبر أهم مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية في العالم، إلى جانب تعدد مشتقاته واستخدماته حيث تقدر عدد منتجاته بأكثر من 80 ألف منتج مما يجعله الوقود الملائم لإحداث التحولات التقنية المختلفة، ويعتبر أساس الصناعة الكيميائية والبتروكيماوية.

- **زراعيا**: مصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية وأساس في صناعة الأسمدة والمبيدات الزراعية.

- **تجاريا**: يعتبر سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري النفط بأسعار ضعيفة ثم تبيع منتجاته المصنعة بأسعار مرتفعة وبذلك تحقق أرباحا خيالية.

- **سياسيا**: يعتبر النفط سلاح ضغط سياسي في يد الدول المنتجة والمصدرة له للضغط به على الدول الصناعية كما تجلى ذلك في حرب أكتوبر 1973، وقد أصبح أهم سبب وراء اندلاع الحروب وذلك بمحاولة السيطرة على المناطق الغنية بالنفط كما حدث في العراق.

- **في قطاع المواصلات**: أصبح النفط بمثابة شريان النقل الحديث لسهولة نقله وتخزينه فاكبر نسبة من النفط المستهلك تستخدم في قطاع المواصلات.

- **بيئيا**: يعتبر النفط أقل ضررا بالبيئة مقارنة بالمصادر التقليدية للطاقة كالفحم.

ثانيا: إنجازات صناعة النفط في مجال البيئة

قامت صناعة الطاقة عموما، والنفط بصفة خاصة، بتحقيق إنجازات مهمة لرفع كفاءة الطاقة وحماية البيئة ومن بين هذه الإنجازات نذكر:

- انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت في الولايات المتحدة بمقدار الثلث، نتيجة لاستخدام الوقود المنخفض الكبريت وأيضا لإقامة مغاسل لتنقية غازات المداخن؛
- انخفاض نسبة التلوث الناجم عن تسرب النفط من خطوط الأنابيب، نتيجة لتحسين تصميم ومواصفات الأنابيب، وإدخال نظم تحكم متطورة مع تحسين أدوات رقابة التسرب؛
- نجاح مصافي النفط في استرجاع الحرارة المفقودة في العوادم، مما أدى إلى انخفاض حجم الوقود المستهلك في العمليات على الرغم من اتجاه المصافي للتركيز على المنتجات الخفيفة والالتزام بمواصفات بيئية أقل تلويثا وهذا ما يتطلب زيادة في الوقود المستهلك؛
- انخفاض تكلفة ضخ الغاز الطبيعي نتيجة لازدياد حدة المنافسة بعد تحرير القيود التي كانت مفروضة على صناعته وتحسن تقنيات صناعته، وقد شجع انخفاض التكلفة على التوسع في استخدامه باعتباره الوقود الأنظف بيئيا.

المحور الرابع: تطور أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري:

1- تأثير أزمة النفط لعام 2004 على الاقتصاد الجزائري:

استطاعت الجزائر بفضل زيادة مداخيل النفط اثر الارتفاع الذي عرفته الأسعار في هذه الفترة السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويظهر ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2005:

الوحدة: مليار دولار

المؤشرات الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	21,7	19,1	18,7	24,5	32,1	46,33
الواردات	9,3	9,5	12,0	13,3	17,9	15,25
رصيد الميزان التجاري	12,4	9,6	6,7	11,2	14,2	31,08
رصيد ميزان المدفوعات	7,6	6,2	3,6	7,5	9,1	/
احتياطي الصرف	11,9	18,0	23,1	32,9	43,1	/
الديون الخارجية	25,2	22,5	22,6	23,2	21,4	17,19
معدل التضخم (%)	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر، 2005

يشير الجدول أعلاه إلى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، حيث سجل متوسط سعر البرميل من النفط سنة 2004 قيمة 38,62 دولار رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته الأسعار خلال 2001-2002، وهذا التحسن اثر بشكل ايجابي على :

1- الميزان التجاري: سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة لأخرى إذ انتقل من12,4 مليار دولار سنة 2000 إلى 14,2 مليار دولار سنة 2004 ما يمثل نسبة 111% ليرتفع الى 31,08 مليار دولار سنة 2005 ويعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات إذ انتقلت من 21,7 مليار دولار سنة 2000 إلى 32,16 مليار سنة 2004 لتتجاوز 46,33 مليار دولار سنة 2005. هذه الزيادة في حصيلة الصادرات استطاعت أن تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 9,3 مليار دولار سنة 2000 إلى 17,9 مليار دولار سنة 2004 نتيجة ارتفاع الطلب الكلي من جهة، وارتفاع سعر صرف الأورو من جهة أخرى باعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوربي.

2- ميزان المدفوعات: سجل رصيد الدفوعات حالة فائض ابتداء من سنة 2000 قدر بـ 7,6 مليار دولار بعدما كان يعاني من العجز سنتي 1998 و1999، استمرت إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل 9,1 مليار دولار وهو ما أثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 قيمة 43,1 مليار دولار

2- **المديونية**: سجلت المديونية الخارجية انخفاضا من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون المستحقة على الجزائر أو من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2004، وهو ما انعكس إيجابا على حجم المديونية الخارجية التي انخفض حجمها من 25,2 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,4 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 17,19 مليار دولار سنة 2005.

3- تأثير الأزمة المالية لعام 2008 على الاقتصاد الجزائري:

رغم الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، إلا أن تداعياتها على الاقتصاد الجزائري لم تكن ذات اثر ملفت للانتباه، فحسب التقارير الرسمية المحلية والأجنبية فإنها تشير إلى أن الاقتصاد الجزائري حقق نتائج ايجابية في سياق أزمة مالية دولية خطيرة لسنتي 1008-2009، ويظهر ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2006-2010:

الوحدة: مليار دولار

المؤشرات الاقتصادية	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	54,74	60,59	78,59	45,18	57,09
الواردات	22,53	27,60	39,16	39,10	39,07
رصيد الميزان التجاري	32,21	32,99	39,43	6,08	18,02
الديون الخارجية	5,61	5,60	5,92	5,68	5,68
معدل التضخم (%)	2,3	3,7	5,7	3,8	4,5

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر، 2008، 2010، 2012

الديوان الوطني للإحصائيات

تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية حسب مؤشرات الجدول أعلاه من خلال الجوانب التالية:

1- التجارة الخارجية: عرفت عائدات الجزائر سنة 2009 تراجعا محسوسا بفضل مستوى الطلب العالمي على البترول الراجع إلى دخول اقتصاديات الدول المتقدمة في الركود الاقتصادي، فقد انخفضت قيمة الصادرات من 78,59 سنة 2008 إلى 45,18 مليار دولار سنة 2009، فقدر الانخفاض بنسبة 42,51% ويبين هذا التراجع مدى تأثير تراجع أسعار النفط على التوازنات التجارية والاقتصادية لبلد يعتمد أساسا على مداخيل المحروقات. كما انخفض رصيد الميزان التجاري من 39,43 مليار دولار إلى 6,08 مليار دولار خلال نفس الفترة ويبقى بعيدا عن المستوى الذي سجله سنتي 2006 و2007 أين قارب 32,99 مليار دولار، وبالمقابل واصلت الواردات ارتفاعها حيث بلغت 39,16 مليار دولار سنة 2008 مقابل 27,60 مليار دولار سنة 2007 أي بنسبة زيادة تصل إلى 42,86%.

وبرغم تحول الأزمة المالية إلى حالة من الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة والتي أدت إلى انخفاض العديد من أسعار المنتجات وبالأخص الزراعية والمواد الأولية في الأسواق الدولية إلا انه لم ينعكس في السوق الجزائرية بسبب لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار للتأثير على الواردات وللإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق (39 مليار دولار).

2- المديونية الخارجية : شهدت الديون الخارجية على المديين المتوسط والطويل انخفاضا كبيرا منذ سنة 2004 حيث تراجعت خلال السنوات 2005، 2006 من 17,19 مليار دولار إلى 5,61 مليار دولار لتصل سنة 2009 إلى 5,68 مليار دولار، ويعود هذا الانخفاض الكبير إلى سياسة تسريع تسديد الديون الخارجية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2004 ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي، وتعتبر سنة 2006 حاسمة في هذه السياسة وبهذه الخطوة الكبيرة تكون الجزائر قد خففت إلى حد كبير من ديونها الخارجية التي شكلت عبئ كبير على الاقتصاد.

3- الميزانية العامة: تضمن قانون المالية 2009 زيادة ملموسة في ميزانية الدولة لاسيما في المجالات الخاصة بالتجهيز والتسيير، وبلغت نفقات الميزانية في مجملها 5.474 مليار دينار جزائري أي زيادة بنسبة 12% مقارنة بـ 2008 (882 مليار دج) مع ناتج ميزانية بعجز يفوق 2400 مليار دج أي 20,5% من الناتج المحلي الخام الذي تم تمويله بواسطة صندوق ضبط الإيرادات، أما فيما يخص مداخيل الميزانية فقدرت بـ 2786 مليار دج أي زيادة بنسبة 10% مقارنة بسنة 2008، ومن حيث البنية فإن الميزانية العمومية لسنة 2009 تبقى تشكو هيمة ضرائب نقطية مرتفعة رغم أن مستواها من شأنه أن يتراجع بنسبة 47 % [(10)].

4- التضخم: سمحت السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة الممتدة 2005-2008 والرامية إلى التحكم في التضخم باحتواء التوسع المتفاقم للتدفقات النقدية والحد من انعكاساتها على الأسعار وقد سجل المعدل المتوسط للتضخم طيلة هذه الفترة 3,2%، ويعتبر ارتفاع التضخم خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي 3,7% و5,7% بنسبة تفوق بقليل من النسبة المحققة في سنة 2005 التي سجلت 1,4% نتيجة الانخفاض الشديد لقيمة الدينار، والاستمرار القوي لعوامل التفاقم (ارتفاع الأجور بداية من السداسي الثاني من سنة 2006 والارتفاع المستمر في ميزانية الاستثمارات العمومية).

5- الاستثمار: سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال السداسي الأول من سنة 2009 (11800) مشروع جديد بقيمة 480 مليار دج مرتفعا بذلك بنسبة 47% مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2008، إلا أن ما يؤخذ على هذه الاستثمارات هو أنها تمركزت في قطاعي النقل والبناء بنسبة 86% من إجمالي المشاريع و66% من قيمة الاستثمارات، أما المرتبة الثانية فعادت لقطاع الخدمات حسب أهميتها بـ1080 مشروع، بينما القطاع الصناعي الذي يعتبر خالق لتراكم الثروة لم يسجل سوى 431 مشروع وبقيمة 81 مليار دج.

أما الاستثمارات الأجنبية فحسب إحصائيات بنك الجزائر بلغت 590 مليون دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2008 مقابل 480 مليون دولار في الثلاثي الأول من نفس السنة و1 مليار دولار خلال الثلاثي الرابع مقابل 240 مليون دولار خلال الثلاثي الثالث من نفس السنة أي أنها بلغت 2,31 مليار دولار عام 2008 مقابل 1,37 مليار دولار عام2007 [(11)].

وتبقى نسبة الاستثمارات في قطاع المحروقات الأهم والأعلى إذ استفاد من عدد من المشاريع في مجال البتروكيمياء والاستكشاف، بينما انحصرت الاستثمارات الأخرى خارج المحروقات في الصناعات الغذائية والخدمات التي تعرف تواجد العديد من الشركات الأجنبية.

لقد بقيت أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري محدودة نسبيا بفعل الوضعية المالية والنقدية الداخلية والخارجية المريحة التي كانت تمر بها الجزائر من خلال مجموعة عوامل مثل توفرها على احتياطات صرف كبيرة قدرت نهاية جوان 2009 بـ 144,32 مليار دولار بارتفاع طفيف مقارنة مع نهاية ديسمبر 2008 بـ 143,1 مليار دولار [(12)]، وحذر في توظيفها والابتعاد عن المخاطرة، بالإضافة إلى عدم وجود ارتباط قوي بين النظام المالي والمصرفي الجزائري والأسواق والمؤسسات المالية العالمية مما جعل هذا النظام في مأمن من التقلبات الآلية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

وتأكد خلال هذه الفترة تحسن أداء الاقتصاد الجزائري مما جعل البلاد تنتقل إلى عام 2010 في حالة اقتصادية حسنة ويرجع ذلك إلى تحسن أداء قطاعات خارج المحروقات ويظهر ذلك من خلال ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (3): توزيع القطاعي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2010

الوحدة:%

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
المحروقات							
نسبة المساهمة في الناتج	39,19	32,52	37,85	45,59	45,06	34,69	39,14
معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,9	3,7	3,3	-2,5	-2,3	-2,6	0,75
الخدمات							
نسبة المساهمة في الناتج	30,73	33,54	30,97	27,90	29,16	35,35	31,28
معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,1	8,3	11,7	9,6	16	12,9	10,62

الفلاحة	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
نسبة المساهمة في الناتج							
معدل النمو الحقيقي للقطاع	-5,0	-1,3	3,1	4,9	-5,3	6,0	0,4
البناء والاشغال العمومية	8,12	9,02	8,29	8,0	8,62	10,42	8,73
نسبة المساهمة في الناتج							
معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,1	8,2	8,0	11,6	9,8	6,6	8,21
الصناعة	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
نسبة المساهمة في الناتج							
معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,0	5,6	1,2	-0,1	/	/	4,12
ضرائب ورسوم على الواردات							
نسبة المساهمة في الناتج	6,49	8,31	16,7	5,77	5,89	6,13	8,21
معدل النمو الحقيقي للقطاع	0,9	16,7	10,2	2,7	7,7	5,8	7,3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005، 2010

عند مقارنة معطيات سنة 2010 بمعطيات 2008 في الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 45,06% إلى 34,69%، بينما ارتفعت نسبة المساهمة في القطاعات الأخرى، حيث ارتفعت في قطاع الخدمات من 29,16% إلى 35,35% وفي القطاع ألفلاحي من 6,55% إلى 8,42%، كما عرف قطاع البناء والإشغال العمومية ارتفاعا من 8,62% إلى 10,42% بينما عرف القطاع الصناعي ركودا نوعا ما، ويعود هذا الارتفاع للجهود التي بذلتها الدولة والحوافز التي قدمتها للمستثمرين ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها منذ سنة 2001، فقد بادرت الدولة بإنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي يهتم بتمويل مشاريع الاستثمارات العمومية خارج المحروقات.

انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2014 – 2015) :

لقد أدت موجة الهبوط السعرية للنفط بدءا من منتصف سنة 2014 إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط الجزائري (صحاري البلند) من 109.38 دولار للبرميل نهاية عام 2013 إلى 99.68 دولارا للبرميل سنة 2014 ، ليصل إلى 52.79 دولارا للبرميل في سنة 2015 . لذلك وبغرض تحديد تداعيات هذا الانخفاض على الاقتصاد الجزائري سننطلق من تشخيص أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ، فتحديد آثار هذا الانخفاض السعري عليه .

أ- أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري : للمحروقات عامة والنفط خاصة (الذي يعتبر المحدد الرئيس لبقية المحروقات) أهمية إستراتيجية في الاقتصاد الجزائري تتضح من خلال الجوانب التالية:

1- مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر : نعبر عن هذه المساهمة بالجدول التالي :

الجدول رقم (05): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة : 2010 – 2014

الوحدة : مليار دينار جزائري

	إيرادات المحروقات	الناتج الداخلي الخام	نسبة إيرادات المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام (%)
2010	4180.4	11991.6	34.9
2011	5242.5	14588.6	35.9
2012	5536.4	16208.7	34.2
2013	4968.0	16643.8	29.8
2014	4857.8	17205.1	27.1

Source: Banque D'Algérie :Rapport 2014 Evolution Économique et Monétaire en Algérie , Juillet 2015 , p: 150 .

من خلال الجدول السابق تتضح الأهمية التي يحتلها قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام الجزائري ، ففي عام 2012 مثلا بلغ الناتج الداخلي الخام :

16208.7 مليار دينار توزعت بين قطاع المحروقات بقيمة 5536.4 مليار دينار (أي بنسبة 34.2 %) والقطاعات الأخرى بقيمة 9594.8 مليار دينار (أي بنسبة 59.2 % منها 8.8% لقطاع الفلاحة ، 4.5% للصناعة ، 9.2% للبناء والأشغال العمومية ،20.4 % خدمات خارج الإدارات العمومية ، 16.3% خدمات الإدارات العمومية) ، إضافة إلى الحقوق والرسوم على الواردات بقيمة 1077.5 مليار دينار (أي بنسبة 6.6 %) . وهذا ما يدل على ريعية الاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات عليه .

2- مساهمة صادرات النفط في الصادرات الجزائرية : تشكل صادرات المحروقات عامة والنفط خاصة الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية ، والتي يتضح تطورها خلال الفترة 2010 – 2014 بالجدول التالي :

الجدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة : 2010 – 2014

الوحدة : مليار دولار

	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (%)
2010	56.121	57.090	98.30
2011	71.661	72.888	98.31
2012	70.583	71.737	98.39
2013	63.663	64.714	98.37
2014	58.362	59.996	97.27

Source: Banque d' Algérie , op , p:164.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

- غياب التنويع في صادرات الاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات عليها بنسبة 98 % ، مما جعل للاقتصاد الجزائري موردا يكاد يكون وحيدا للحصول على النقد الأجنبي .
- صادرات المحروقات الجزائرية تشمل صادرات كلا من : النفط الخام ، المكثفات (الكوندونسا) ، المواد النفطية المكررة ، غاز البترول المميع ، الغاز الطبيعي المميع ،

الغاز الطبيعي . حيث بلغت صادرات الجزائر من النفط الخام خلال الفترة (2010 – 2014) : 20.725 ، 28.745 ، 27.750 ، 24.326 ، 18.343 مليار دولار للسنوات الخمس على التوالي .[1]

3- مساهمة إيرادات المحروقات في تكوين إيرادات الموازنة العامة الجزائرية : يتضح أثر إيرادات المحروقات في تكوين إيرادات الموازنة العامة الجزائرية من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (07): مساهمة إيرادات المحروقات في الإيرادات الإجمالية للموازنة العامة الجزائرية خلال الفترة : 2010 – 2014

الوحدة : مليار دينار جزائري

	إيرادات المحروقات	إجمالي إيرادات الموازنة العامة	نسبة إيرادات المحروقات إلى إجمالي إيرادات الموازنة (%)
2010	2905.0	4392.9	66.1
2011	3979.7	5790.1	68.7
2012	4184.3	6339.3	66.0
2013	3678.1	5957.5	61.7
2014	3388.3	5719.0	59.2

Source: Banque d' Algérie , op , p:156.

نلاحظ من الجدول السابق الدور الرئيسي الذي تلعبه إيرادات المحروقات في تكوين إيرادات الموازنة العامة الجزائرية فقد مثلت مابين 59.2 إلى 68.7 % من إجمالي إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (2010 – 2014) ، مما يعكس ضعف مساهمات القطاعات الأخرى في خلق موارد كافية للموازنة العامة .

ب- آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2014- 2015) : على الرغم من التأثير المحدود لصدمة هبوط أسعار النفط (2014 – 2015) على النمو

[1] Banque D'Algérie :Rapport 2014 Evolution Économique et Monétaire en Algérie , Juillet 2015 , p: 167 .

الاقتصادي الجزائري (حيث كان 2.7 % في عام 2013 و3.4 % في سنة 2014 وحافظ على مستوياته عند 3.7 % في نهاية سنة 2015 مدعوما بالنمو القوي المحقق في القطاع غير النفطي والمقدر بنسبة 5.5 %) إلا أن تأثيراتها كانت واسعة على كل من التوازنات الداخلية والخارجية التي أضعفت الاقتصاد الجزائري ، ويرجع ذلك إلى ارتباطه الشديد بقطاع المحروقات وعائداته ، وبالتالي فحساسيته لكل التغيرات التي تطرأ على هذا القطاع ، حيث تتضح أهم مواطن هذا الضعف فيما يلي :

1- الموازنة العامة للدولة : لقد أدت الزيادة في نفقات الاستثمار العمومي وكذا النفقات الجارية على مدى السنوات الخمس الماضية إلى ارتفاع سعر تعادل الموازنة العامة الجزائرية بشكل كبير وصل إلى 120 دولار للبرميل ، لذلك فان أي انخفاض لأسعار النفط يترجم مباشرة إلى عجز في الموازنة العامة الجزائرية. [1]

- بدءا من سنة 2014 وبانخفاض أسعار النفط تأثرت الموازنة العامة الجزائرية بشكل مباشر ، حيث انخفضت إيرادات المحروقات في الموازنة من 3678.1 مليار دينار عام 2013 إلى 3388.3 مليار دينار سنة 2014 ، وبالتالي انخفاض الإيرادات الإجمالية للموازنة من 5975.5 مليار دينار إلى 5719.0 مليار دينار .

- كما ارتفع عجز الموازنة من 1.4 % من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2013 إلى 15.7 % من هذا الناتج في سنة 2015 .[2] لذلك فقد صندوق ضبط الإيرادات موارد هامة على اثر تمويل هذا العجز ، خفضت رصيده من : 70 مليار دولار عام 2013 إلى 54.8 مليار دولار سنة 2014 ، إلى حدود 20 مليار دولار في نهاية 2015 . [3]

2- رصيد الميزان التجاري: تمثل صادرات المحروقات عموما 98 % من إجمالي الصادرات الجزائرية ، فانخفاض أسعار النفط بالسوق الدولية أدى إلى تراجع حاد في قيمة صادرات المحروقات من 63.663 مليار دولار في عام 2013 إلى 58.362 مليار

---

[1]: تقرير آفاق الاقتصاد العربي ، مارس 2016 ، ص:43 .

[2]: مرجع سابق ، ص :29 .

[3]: تقرير آفاق الاقتصاد العربي ، مارس 2016 ، ص:43 .

دولار سنة 2014 إلى 33.08 مليار دولار سنة 2015 ، وبالتالي انخفاض الصادرات الجزائرية الإجمالية من 64.8 مليار دولار في عام 2013 إلى حدود 60.1 مليار دولار خلال سنة 2014 ثم 34.6 مليار دولار سنة 2015 ، في حين قدرت الواردات الجزائرية الإجمالية بما يقارب 55 مليار دولار خلال عام 2013 و59.6 مليار دولار في سنة 2014 لتبلغ 52.6 مليار دولار في نهاية سنة 2015 . مما أدى إلى تراجع حاد في رصيد الميزان التجاري من 9.88 مليار دولار عام 2013 إلى 0.46 مليار دولار سنة 2014 ، فالعجز في نهاية سنة 2015 بقيمة (18.08) مليار دولار. [1]

3- الاحتياطيات من النقد الأجنبي : في ظل التراجع الحاصل في رصيد الميزان الجاري الناتج عن تهاوي أسعار النفط تزايد الاعتماد على الاحتياطيات الرسمية المحققة خلال فترة الطفرة النفطية لتمويل هذه العجوزات ، مما أدى إلى تراجع هذه الاحتياطيات من أعلى مستوى لها : 194 مليار دولار في عام 2013 إلى 173 مليار دولار في سنة 2015 ، وتقدر بنحو 108 مليار دولار في نهاية سنة 2016.

خاتمة :

شهدت السوق النفطية العالمية خلال الفترة (2004 – 2015) تطورات اختلفت في مسبباتها وفي تأثيراتها ، كان آخرها الانخفاض الحاد لأسعار النفط الذي بدأ مع منتصف سنة 2014 وكانت له تداعيات على الأداء الاقتصادي لكافة الدول سواء منتجة كانت أم مستهلكة . وفي ضوء هذه المعطيات توصلنا في نهاية ورقتنا هاته إلى النتائج التالية :

- تتسم السوق النفطية بعدم الاستقرار والتقلبات والتناوب السعري صعودا وهبوطا تخضع تغيرات أسعار النفط لعدة عوامل متراكبة ومتشابكة تفوق آلية السوق ، تتفاعل فيما بينها لتدفع الأسعار صعودا أو هبوطا.
- الاقتصاد الجزائري ريعي الطابع يعاني من اختلالات هيكلية ، يهيمن عليه قطاع المحروقات في إيراداته وتجارته مع العالم الخارجي (98% من إجمالي الصادرات) وبالتالي فهو منكشف عن الصدمات النفطية .

---

[1]) بنك الجزائر : النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم : 33 ، مارس 2016 ، ص . 15

- تأثر الاقتصاد الجزائري بتهاوي أسعار النفط بدءا من سنة 2014 من خلال اختلال توازناته الداخلية والخارجية ، حيث أضعفت صدمة الهبوط السعري للنفط مالية الجزائر وميزانها التجاري ، وتآكلت احتياطاتها من النقد الأجنبي .

كما يمكننا في نهاية هذه الورقة البحثية أن نقترح التوصيات التالية :

- تسريع وتيرة الاستثمارات الجزائرية الموجهة نحو رفع الطاقة التكريرية للمحروقات لما لها من ربحية وتنافسية في ظل تسارع نمو الطلب العالمي على هذه المنتجات (بمعدل نمو يفوق الطلب على النفط الخام) ، وبالتالي يكون محركا للتنمية الوطنية الشاملة.

- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية في التسيير العام عن طريق تعزيز الحاكمية الرشيدة وترشيد الإنفاق العام ، والانتقال بالنظام الجبائي ليكون نظاما ذكيا أكثر وضوحا وشفافية يطال كل إيرادات الموازنة العامة .

- الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وتراكماته من خلال تبني نظام يقوم على الابتكار والتكنولوجيا محركه الحوافز ، ويكون أساسه الإصلاح الجاد للتعليم

- ضرورة اعتماد الجزائر لنموذج اقتصادي يقوم على التنويع الإنتاجي بما يضمن تنويع مصادر الدخل ، مما يجعل الجزائر في مأمن من الآثار الحادة لانهيار أسعار النفط مستقبلا .